المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر

آمـــال بن صويلـح
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
amidoc24@yahoo.fr

الملخَّـص:

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة تتمثل في الثروات الفلاحية والأراضي الزراعية الخصبة والتنوع الجيولوجي تمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي من حيث المنتجات الزراعية والتوجه نحو التصدير .

إلا انه بالرغم من ذلك نجدها لا زالت تعاني من ناحية عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب جملة من المشاكل نذكر منها مشاكل التمويل المادي للفلاحين ومشاكل الإنتاج والتخزين ، الأمر الذي دفعها للتوجه نحو اعتماد آلية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجزائر.

Résumé :

L'Algérie est l'un des rares pays au monde à posséder des richesses naturelles, à savoir des richesses agricoles, des terres agricoles fertiles et la diversité géologique, lui permettant d'atteindre l'autosuffisance en termes de produits agricoles et d'orientation vers l'exportation. Cependant, il souffre encore du manque d'autosuffisance dû à un certain nombre de problèmes, notamment les problèmes de financement matériel pour les agriculteurs et les problèmes de production et de stockage, qui ont conduit à l'adoption du mécanisme du Plan national de développement agricole.

Mots clés: Secteur agricole, Plan national de développement agricole, Algérie.

Abstract :

Algeria is one of the few countries in the world with a natural wealth that is rich in agricultural wealth, fertile agricultural lands and geological diversity, enabling it to achieve self-sufficiency in terms of agricultural products and export orientation. However, it still suffers from the lack of self-sufficiency due to a number of problems, including the problems of material financing for farmers and the problems of production and

storage, which led to the adoption of the mechanism of the National Plan for Agricultural Development.

Keywords: Agricultural Sector, National Plan for Agricultural Development, Algeria.

المقدمة:

شغل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانة هامة واهتمام كبير لدوره المهم الذي يلعبه في الرقي بالاقتصاد الجزائري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري ، لكن الوقوف أمام حقيقة عدم فعالية هذا القطاع أدى لتحمل الدولة الجزائرية فاتورة غذائية عالية وثقيلة حيث بلغت فاتورة استيراد الحبوب وحدها سنة 2008 نحو 3,7 مليار دولار بسبب نسبة الاستيراد العالية مشكلة بذلك عائقا كبيرا أمام حركة النمو الاقتصادي والفلاحي لينعكس سلبا على أوضاع الفلاحين والقطاع بشكل عام ليبلغ مستويات ضعيفة جدا في مختلف المستثمرات الفلاحية .

الأمر الذي دفع بالسلطات المختصة للتدخل وبسرعة لإيجاد حلول للنهوض بهذا القطاع الحيوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال إنشاء و برمجة عدة مشاريع تنموية هامة تمس بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 ، الذي اعتبر خطوة هامة تساعد في الحد من التقهقر والانحدار الذي عرفه القطاع الفلاحي . هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي : ما مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ظل المشاكل الكبرى والصعوبات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر ؟ و هل انعكست الإصلاحات التي جاء بها بالإيجاب على القطاع الاقتصادي الجزائري ككل؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا دراسة وتحليل العناصر التالية :

- نظرة تحليلية على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
- الإستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط
- الأجهزة المساعدة لتحقيق أهداف المخطط

أولا : نظرة تحليلية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع كوكبة من القوانين والإجراءات الجديدة في محاولة من الدولة الجزائرية الحد من العوائق والصعوبات خاصة الطبيعية التي تواجه عملية تحسين القطاع منها زحف الرمال والطابع الصحراوي الغالب على مساحة الجزائر .

1- التعريف بالمخطط : هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية و المحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني واستصلاح اكبر مساحة ممكنة من الأراضي [1] .

أو هو ذلك البرنامج الذي يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث يعد البرنامج بمثابة إستراتيجية متكاملة تهدف لتطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة ومتكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر [2] .

2- أهداف المخطط : تم وضعها وتسطيرها من قبل هيئات الدولة نخص بالذكر الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي أوضحت إستراتيجية المخطط ، وخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بو تفليقة الموجه للولاة الملقى يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه لأهم

توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للدولة . عموما تتمثل الأهداف المسطرة لتحقيقها على الأمدين المتوسط والبعيد فيما يلي:

- ❖ الحماية و الاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- ❖ الاندماج في الاقتصاد الوطني
- ❖ إعادة هيكلة المجال الفلاحي والمواد الطبيعية لمختلف جهات الوطن
- ❖ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصاد العالمي
- ❖ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين و تكييف وتوزيع الإنتاج
- ❖ ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من جهة أخرى بهدف إدماج الصناعات الغذائية وزيادة إنتاجها من الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المستثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء وتحويل المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف لزراعة الكروم والأشجار المثمرة وتربية المواشي بالإضافة لتوسيع المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز [3].

لتحقيق جملة هذه الأهداف المهمة حدد محورين أساسيين هما :

- المحور الأول : يضم البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنه المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي المتمثلة في برامج تكثيف الإنتاج وتطويره بتوفير المخازن المكيفة ووسائل النقل والتخزين ودعم الاستثمار عن طريق تحسين الخدمات ودمج الشباب المؤهل والمكون المرتبط بالمجال الفلاحي .

- المحور الثاني : يضم البرامج الموجهة لتنمية و المحافظة على المجالات الطبيعية وخلق مناصب شغل نذكر منها البرنامج الوطني للتشجير الهادف لحماية البيئة وتحصين المناطق الجبلية عن طريق التشجير وحماية وتنمية المناطق السهلية ، برامج التشغيل الريفي ، تنمية الصحراء والمحافظة عليها .

هذا وقد سطرت أهداف المخطط حسب البرامج السابقة لتحقيق ثلاث مهام أساسية منها:

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يعني تمكين كل مواطن من اقتناء المواد الغذائية حسب الكم والكيف الذي يرغب فيه .
- تنمية المنتجات الفلاحية من خلال استغلال القدرات والطاقات الوطنية والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية .
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [4] .

ثانيا : الإستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط

يحدد المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للإستراتيجية المتبعة بالإضافة إلى جملة القوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ،صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير . لبلوغ الأهداف المرجوة عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي :

- دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و توظيف المزارع النموذجية كوحدات

لتكثيف المدخرات الفلاحية ذات المزايا العالية لتكون نحل تصدير . وهو سبب التعديلات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم والتعويض المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي يسعى لتبسيط الإجراءات و إضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات .

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج الذي يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين اقتصاديين أساسيين وعلى تقديمه دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتامين مداخيل الفلاحين .
- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في المجال الفلاحي بمشاركة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات .
- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف بالإضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة إلى السدود والقيام بمنح الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة لطبيعة الجزائر كالزيتون، التين، اللوز، الفستق... من اجل توفير حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين جراء استغلال المناطق الغابية [5].

حيث يذكر أن تمويل مشروع إعادة التشجير الذي شمل مساحة 1,2 مليون هكتار لتبلغ نسبة التشجير في الشمال من 11 بالمائة إلى 14 بالمائة تكفل بذلك الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة

بقيمة قدرت بحوالي 40 مليار دينار جزائري وهي قيمة مالية فاقت أربع مرات ما انفق في الفترة بين 1995-1998 وعشر مرات عن ما تم إنفاقه سنة 1993 [6].

- برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب الذي تم إعادة توجيهه سواء من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه و بالتالي فان استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية ، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات عالية ستخصص للاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ما يلاحظ على هذه الإستراتيجية هو توسيع مجالاتها بدءا من سنة 2000 نتيجة إدماج عالم الريف ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تتعلق بإقامة شراكة محلية وإدماج متعدد القطاعات في الأقاليم ودعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة والجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الأعمال ، ليتم تأسيس ولأول مرة وزير منتدب للتنمية الريفية قصد وضع تصور وتنفيذ سياسة للتنمية الريفية. ليتم سنة 2008 إلغائه ودمج مهامه مع وزير الفلاحة و التنمية الريفية ما أضاف أسس جديدة لتنسيق الجهود والانسجام وكيفية التنفيذ .

لتعزز كل هذه الإجراءات والجهود بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 ليتولى مهمة تحديد محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة خاصة ، ليأتي بعده خطاب رئيس الجمهورية شهر فيفري 2009 بولاية بسكرة لتحدد على ضوئه أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي بعد توجيهات رئيس الجمهورية وحرصه

على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل في كل الأقاليم الريفية [7].

جاءت جملة هذه الإصلاحات التي مست القطاعين الفلاحي والريفي بنتائج جد مشجعة حيث سجل القطاع الفلاحي في الجزائر معدل نمو سنوي قدر ب 6 بالمائة منذ سنة 2000 كما سمح بتحقيق ربح فاق 500000 هكتار كمساحة فلاحيه صالحة للزراعة ما حقق توفير مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر حسب وزير الفلاحة والتنمية الريفية رشيد بن عيسى. كما تم استصلاح حوالي 328000 مستثمرة فلاحيه وتسجيل فائض في بعض المنتجات كالبطاطا قدر ب 500000 طن والتمر 516000 طن ، كما ارتفع منتوج الحبوب من 15 مليون قنطار سنة 2000 إلى 34 مليون قنطار سنة 2007 علما أن احتياجات الجزائر تقدر ب 06 مليون قنطار في السنة . شجعت هذه النتائج الايجابية السلطات العامة على مواصلة دعمها لهذا القطاع الاستراتيجي ليصبح من أولويات الدولة الجزائرية سواء من حيث تخصيص الميزانية أو وضع القوانين التي نذكر منها قانون التوجيه الفلاحي الأول من نوعه منذ الاستقلال الذي سمح بضبط وتحديد جوانب عديدة متعلقة بالنشاط الفلاحي [8].

بناءا على الإحصائيات التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن سنة 2001 تم خلالها السماح لما يقارب 15000 فلاح ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفعل التأطير الملائم . كما تم تسجيل نموا معتبرا في القطاع بنسبة 13,2 بالمائة مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا قدر بنسبة 5 بالمائة مقارنة بعام 1999.

حسب نفس المصدر فقد سجل سنة 2006 حدوث قفزة نوعية في نسب الإنتاج نتيجة تطبيق المخطط إذ نجد مثلا إنتاج القمح بلغ 26,9 مليون قنطار والحليب 24،2 مليار لتر و البطاطا 7،20 مليون قنطار وزيت الزيتون 000،340 قنطار أما إنتاج اللحوم الحمراء بلغ 000, 300 طن والبيضاء 260,000 طن .

ثالثا: الأجهزة المساعدة لتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن تنفيذ هذا النوع من البرامج الكبرى والمهمة يحتاج إلى جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية مساعدة ومحفزة لبعضها البعض لتصبح ملائمة لانجاز مهامها المسطرة على أكمل وجه .

1- الوسائل المادية : تمتاز بكونها متعددة ذلك لضمان تمويل دائم وملائم للبرنامج وضمان عدم حدوث أية نواقص في أي جانب من جوانب المشروع المادية ، تتمثل هذه الوسائل في :

1-1 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية :

انشأ بموجب المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23-12-1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 ، إذ تتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتجات شبه الجبائية ومنتجات التوظيف والهبات أما النفقات تتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية عملية الإنتاج وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وحماية الثروة النباتية والحيوانية .

ليقوم بأداء مهمة أساسية تتمثل في عدم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة الفلاحية ذات الأولوية لدى الدولة سواء ما تعلق بتهيئة الأراضي الفلاحية والري أو بالصناعات الغذائية حيث تتراوح المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق من 10 إلى 70 بالمائة [9].

كان القصد من وراء إنشاء هذا الصندوق تحقيق الأهداف التالية :

- تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية وتسويقه وتخزينه وتصديره
- تنمية الري الفلاحي
- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها [10].

لتفعيل الدور الذي يؤديه أكثر وضعت مجموعة من النصوص القانونية ساهمت في ظهوره بشكل جديد وبارز تتجسد في :

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 الصادر في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق وقائمة النشاطات التي يدعمها الصندوق الوطني ذلك حسب المواد 2-3-6 تتمثل قائمة هذه النشاطات في : العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية، العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية المتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتهيئتها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي، العمليات المتعلقة بتثمين المنتجات الفلاحية التي تشمل انجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية، العمليات الرامية إلى تنمية الري الفلاحي وتجنيد الموارد المائية و وتهيئة القنوات، المساهمة الرامية إلى تامين المنتجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية [11].

- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوع النشاط .

1-2 صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998 وجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي والتي تتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي يتولاه الصندوق بعمله على المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب [12] .

تكملة لهذه الجهود ولحل مشكل العقار الفلاحي تم مطلع سنة 2011 سن قانون الامتياز الفلاحي ليتم من خلاله السماح للفلاحين باستغلال الأراضي وتنويع استثماراتهم على مدى 40 عام كما منحهم حق الدخول في شراكة مع أجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية [13].

1-3 الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي :

وضع لتحقيق مهمة أساسية تتمثل في التكفل بإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق تمويل البرامج الفلاحية بتقديم قروض للفلاحين دون فائدة . تأتي في شكل ثلاثة أصناف هي القرض الرفيق الذي يحصل عليه كل من الفلاحين والموالين والصناعيين دون دفع فوائد حيث وصلت قيمة القروض الممنوحة للفلاحين شهر أوت 2008 إلى 750 مليار سنتيم لفائدة منتجو الحبوب ، وقرض التحدي والتعاضدي ما يسمح للفلاحين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم وترقية أشكال التامين لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج [14] وهو الأمر الذي كشف عنه المدير العام للصندوق إذ أن الفلاحين المنخرطين لدى الصندوق سيستفيدون من

تخفيضات معتبرة على التأمينات قد تصل إلى غاية 70 بالمائة لتمس جميع أنواع التأمينات سواء التامين على الثروة النباتية أو الحيوانية أو الأشخاص أو العتاد ذلك على أساس الحصة المالية التي يساهم بها الفلاح المنخرط لدى الصندوق [15].

4-1 القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية في الجزائر :

اعتبر غيابه من بين اكبر المعوقات التي واجهت الاستثمار الفلاحي ليتم تدارك هذا النقص وإعادة العمل به مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 ليتولى عملية دعم وتنمية وتحديث القطاع الفلاحي والفلاحين بالموارد المالية اللازمة وامتصاص العجز الغذائي في الجزائر العائد إلى متطلبات السكان المتزايدة و النمو البطيء للإنتاج الفلاحي وهو ما أكدته إحصائيات البنك العالمي لسنة 1997 حيث أن 22 بالمائة من الشعب الجزائري يعيشون تحت مستوى الفقر [16] .

الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية خلال هذه السنوات الأخيرة لانتهاج سياسة فلاحية تقوم أساسا على :

- تدعيم المنشات القاعدية
- تحسين الإنتاج الفلاحي
- تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج
- إدماج القطاع الخاص

رغم كل هذه التدابير المتخذة والمطبقة وجدت عدة نقاط سلبية في قطاع الزراعة قصد تدارك هذه النواقص ومن اجل ضمان التنسيق وتضافر الجهود تم التوجه نحو إنشاء أجهزة مالية جديدة مهمتها

الأساسية تدعيم القطاع الفلاحي والفلاحين لتحسين وزيادة وتيرة الإنتاج نذكر منها :

1-5 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي :

انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ليتولى خصيصا مهمة ضمان مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وتثمين وتخزين وتصدير هذه المنتجات عن طريق تقديم إعانات لتطوير عمليات الري وحماية أشكال الثروة الحيوانية والنباتية وتنميتها ودعم أسعار المنتجات الخاصة بالطاقة وتخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعية والغذائية والزراعية على المدى القصير والمتوسط والبعيد [17] .

1-6 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية :

تم إنشاؤه بناءا على صدور المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 1 غشت 2013 يهتم أساسا بتحقيق جملة من الأهداف تكمن في :

- ❖ تطوير الاستثمار الفلاحي من خلال تقديم الإعانات المادية للفلاحين أثناء عمليات الزرع والتخزين والتصدير .
- ❖ ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية بتخصيص نفقات مالية مرتبطة بالتعويضات عن الخسائر والأضرار التي يتكبدها المستثمرون جراء مكافحة الأمراض للمحافظة على الزرع خاصة في حال انتشار الأمراض المعدية والقيام بدعم الحملات الوقائية .
- ❖ ضبط الإنتاج الفلاحي بتخصيص إعانات وأغلفة مالية توجه لضبط المنتجات الفلاحية وتغطية أعباء الفلاحين وتنفيذ المشاريع الفلاحية المبرمجة ، ليستفيد من هذا الدعم كل من الفلاحين والمربين بصفة

فردية أو المنظمين إلى تعاونيات والمؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في النشاطات الفلاحية والمزارع النموذجية [18] .

1-7 الصندوق الوطني للتنمية الريفية :

انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 1 غشت 2013 يتولى ويسعى لتحقيق غايات تخدم القطاع الفلاحي عموما والفلاح بالخصوص تتمثل في مجملها في :

- ❖تخصيص إعانات مالية موجهة لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهول
- ❖تحقيق التنمية الريفية وتثمين الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز
- ❖دعم مربي المواشي والإنتاج الفلاحي وصغار المستثمرين

حيث يستفيد من هذه الأغلفة المالية بالإضافة إلى الفلاحين والمربين الجماعات المحلية المتدخلة في عملية تنمية المراعي والحفاظ عليها والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي والمزارع النموذجية والمستثمرين في ميدان ترقية و إعادة تأهيل الحرف الريفية [19].

1-8 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية إذ يقوم في اجل لا يتجاوز 15 يوم بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي حيث يتكفل الصندوق بالتسديد لفائدة الموردين و المقاولين حسب إجراءات تعاقدية [20] .

في حال وقوع نزاعات بين الأطراف يتم حلها بالطرق الودية وفي حال فشلها يحال النزاع إلى القضاء، كما انه في حال وجود غش من طرف المستفيد في احد الشروط الواجب توفرها للاستفادة من الدعم فانه يقع على عاتقه رد مبلغ الدعم دون إهمال كما يتم معاينة الغش من طرف عون مؤهل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية [21].

2- الوسائل الإدارية : تتمثل في الأجهزة التي أنشئت للقيام بضمان تنفيذ المخطط

تتمثل في :

2-1 مديرية المصالح الفلاحية :

تعتبر من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري ، تم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة التي نذكر منها :

- ❖ السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي
- ❖ ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات
- ❖ تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية
- ❖ تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي
- ❖ استعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية

- تحديد المعطيات الفلاحية وإعداد ملفات من اجل المتابعة والتنظيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شانها تحسين وتطوير العمل الفلاحي واقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة .

2-2 الغرفة الفلاحية :

تم إنشاؤها بصفة رسمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 27 ابريل 1991 بعد انتخاب وتنصيب هياكلها ، تعتبر الغرفة بمثابة مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة لكونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية .

يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية فيما يلي :

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا بين المشتركين وبين المؤسسات العمومية التي تعمل في محيط الإنتاج ، التمويل، التموين، التوزيع، التحويل .
- المساهمة في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية
- ممارسة الإرشاد الفلاحي

3- الوسائل التقنية : تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ليتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية ، يتكون من مجموعة أنشطة تضم التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال .

3-1 في مجال التكوين : يهدف المخطط لتنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ووزارة التكوين المهني لتوجه لفائدة إطارات ومديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية والمندوبات الفلاحية وأبناء الفلاحين قصد الوصول إلى :

- ❖ رفع مستوى التـــأطير التقني وتحسينه
- ❖ تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع
- ❖ تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع
- ❖ تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وطلباتهم

3-2 في مجال الإرشاد والدعم التقني : عن طريق القيام بتنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين باشتراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية .

3-3 في مجال الإعلام والاتصال : حيث يتولى المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي مهمة القيام بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان :

- ❖ التسيير الفعال والشفاف والمسئول للقطاع
- ❖ تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته
- ❖ نشر وشرح برامج القطاع وتثمين التجارب الناجحة

❖تدعيم الاتصال والإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية
❖تسهيل الاستقبال والاتصال بالمستثمرين الفلاحين [22].

خاتمة :

رغم توفر الجزائر على كافة مقومات الفلاحة من مساحات زراعية واسعة وتربة خصبة وعوامل مناخية مواتية إلا أنها لا زالت تصنف ضمن الدول المتخلفة نظرا لاعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات ، من خلال ما تقدم نستنتج أن

- تخبط الجزائر في العديد من المشاكل الاقتصادية والتسييرية والبيروقراطية والفساد نجم عنه عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجال الزراعي ما أدى لوقوع الدولة في أزمة حقيقية انعكست على المستوى المعيشي للمواطن .
- اتجاه الدولة نحو إيجاد حلول وتطبيقها أملا في الخلاص من بعض المشاكل التي تواجهها ذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية وإنشاء أجهزة وهيئات لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الإصلاحية المعتمدة من قبل الدولة .
- اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتمويل الفلاحين الذي أتى بنتائج مرضية تجسدت في نجاح مشاريع فلاحية في العديد من ولايات الجزائر وتحقيق نمو وطفرة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ذلك حسب الإحصائيات المقدمة .

تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج ايجابية ناجمة عن تفعيل آلية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلا أن ذلك يدفعنا لطرح مجموعة توصيات سيؤدي تطبيقها لتحقيق نتائج أوسع وأفضل نجملها في

- يجب على هيئات الدولة بذل جهود اكبر لحل المشاكل التي مازال يعاني منها القطاع الفلاحي كضرورة التوسيع الأكبر للمساحات التي تم استصلاحها ومراقبة عملية تمويل الفلاحين من قبل لجنة وطنية و دعمهم خاصة أثناء الكوارث الطبيعية .
- ضرورة التوسع في عملية دعم الفلاحين بالوصول لصغار الفلاحين في المناطق المنعزلة
- تفعيل التعاون وإقامة شراكة فعلية بين كل من وزارة الفلاحة والمالية وتشجيع العمالة الزراعية المدربة .
- إصلاح القوانين والتشريعات بما يتماشى وخدمة مصلحة الفلاح من جهة وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى عن طريق تشجيع التصدير المتعلق ببعض المنتجات الفلاحية بفتح قنوات خاصة للتصدير لتشجيع خدمة الفلاحين للأرض مقابل منح امتيازات لهم .

الهوامش

1- كتفي سلطانة،" تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005-2006، ص 07.

2- د حوحو حسينة،" آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23 ، نوفمبر 2011، ص 324.

3- عياش خديجة،" سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر : دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011،ـــ ص 84.

4- كتفي سلطاني، المرجع السابق، ص ص 8-9 .

5- عياش خديجة، مرجع سابق،ص ص 86-87 .

6- عمر بسعود،" الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية "، مجلة إنسانيات لعلوم الأنتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، على الموقع الالكتروني التالي : http/insaniyat.revue.org/7027

7- نوال ح ،" مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012: إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي"، يومية المساء، صادرة بتاريخ 05 جويلية 2012 على الموقع: http.www.el massa.com.61939

8- مقال بعنوان " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح باستحداث مليون منصب شغل"، جريدة المواطن، صادرة بتاريخ 28 فيفري 2009، على الموقع الالكتروني التالي : HTTP.www.elmouwatan.com/2347

9- عجة الجيلالي،" أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزار، 2005، ص293.

10- د حوحو حسينة، مرجع سابق، ص324.

11- إيمان شعابنة،" مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، جانفي 2017، العدد 16، ص 310.

12- المرجع نفسه، ص 325

13- نوال ح ، مرجع سابق

14- كتفي سلطانة ، المرجع السابق، ص 22 .

15- كمال ا ،" تخفيضات ب 7 بالمائة لفائدة الفلاحين المنخرطين لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي"، جريدة الجديد، الصادرة في 28 أكتوبر 2012، موجودة على الموقع: http.www.aldjadidonline.com/permalink/3271

16- عياش خديجة، المرجع السابق، ص 92.

17- المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 2005، ص 12.

18- المرسوم التنفيذي رقم 13-280 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41 الصادرة بتاريخ 18 غشت 2013، ص 05.

19- المرسوم التنفيذي رقم 13-281 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41 الصادرة بتاريخ 18 غشت 2013، ص 07 .

20- المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 .

21- إيمان شعابنة،" مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي" ، مرجع سابق، ص 311 .

22- كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص ص 23-28 .